

"القرار الحر" تدعو الى المناصفة في بيروت

اي اتخاذ الإجراءات القانونية والتطبيقية اللازمة لاقتراع المغتربين في الخارج كي لا

”

اقتراح انتخاب رئيس

البلدية ونائبه مباشرة

من الشعب ليس ملائماً

يكون هذا التعديل الدستوري مجتزأ أو غير مطابق لما اتفق عليه. وأكدت ان التعيينات الادارية المرتقبة لملء الشواغر في الادارات والمؤسسات العامة يجب أن تكون فرصة لتحسين الادارة وشفافيتها وتحقيق نقلة نوعية وتحسين منهجية العمل، وهذا يفترض احترام معايير الكفاءة والنزاهة وآلية تساهم في اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب مع احترام الدستور.

الى الواقع الراهن في بلدية بيروت والخصوصية التي تتمتع بها. واعتبرت ان اعتماد الصيغة الحالية لبيروت في هذه الانتخابات والتي تحترم خصوصية العاصمة لا يلغي استمرار البحث حول صيغ اخرى وفاقية اذ ان هنالك حاجة دائمة الى تفعيل واصلاح العمل البلدي في بيروت لما يهتم مصالح الناس والدوائر المختلفة والوطن.

المادة 21

ورأت ان تعديل المادة 21 من الدستور المطروح على جلسة مجلس النواب الاثنيين المقبل هو إجراء اصلاحي ويندرج في سياق تطوير الحياة السياسية، وايدت هذا التعديل بما يضمن حق الشباب في المشاركة والتعبير عن آرائهم، مع تأكيد ضرورة تلازم هذا التعديل مع الإصلاح الآخر المتفق حوله

اعتبرت كتلة "القرار الحر" **لدائرة بيروت الاولى** أن اقتراح اعتماد النسبية في الانتخابات في بيروت يهدد المناصفة الى حد إلغائها ويهدد بالتالي التمثيل المتوازن للطوائف والمذاهب.

والعودة الى المرجعيات السياسية والروحية

”

تعديل المادة 21 إجراء

اصلاحي ويندرج في

تطوير الحياة السياسية

والمناطقية في العاصمة.

الانتخاب المباشر

واشارت الى ان اقتراح انتخاب رئيس البلدية ونائبه مباشرة من الشعب ليس ملائماً في بيروت لاسباب عدة نظرا

صدى البلد

عقدت الكتلة اجتماعا في مكتب النائب نديم الجميل في الاشرافية، شارك فيه **الوزيران ميشال فرعون وجان أوغاسبيان والنائب سيرج طورسركيسيان**، واطلعت على مشروع الانتخابات البلدية المقدم من وزير الداخلية، معتبرة ان اقراره يجب ان يترافق مع الالتزام بالمعايير الميثاقية والوفاقية المتفق حولها والتي تثبتت في دورتي 1998 و2004 لجهة المناصفة في المجلس البلدي بما يضمن التمثيل الصحيح للطوائف والمذاهب واختيار أعضاء اللائحة من ضمن التشاور